ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Internal and External Policy of the Popular Unity Movement 1973 - 1980

Prof.Dr. Firas Saleh Khudher

Nour Muhammad Abdullah Ali

College of Education for Human Sciences - Tikrit University

* *Corresponding author: E-mail* :
drfirasdrfiras@gmail.com

07705142727

***Keywords*:**
Popular Unity Movement,
Tunisia ,
Ahmed bin Saleh,
Socialist system,
Habib Bourguiba

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 25 June 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The Tunisian regime imposed the one-party system in the administration of the state after it was able to reach the head of power in Tunisia and got rid of all its opponents by abolishing partisan pluralism and limiting it to one party, the Constitutional Socialist Party, to which President Habib Bourguiba belonged, to be its supporter and made him a monitoring means for state institutions, and a supporter for him in making crucial decisions that concerned the administration of the country, without allowing any opposition political party or political party in it. It, which was able to quickly penetrate among the Tunisian people's categories of students, workers and technocrats, until it was able in a difficult time to build a mass base for it inside Tunisia, which raised the fears of the Tunisian regime, which mocked all the state's security and partisan institutions in pursuing the elements and leaders of the organization in Tunisia.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.6.2022.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

السياسة الداخلية والخارجية لحركة الوحدة الشعبية 1973.1980

أ.د. فراس صالح خضر الجبوري / كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت

نور محمد عبدالله علي / كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة تكريت

الخلاصة:

قام النظام التونسي بفرض نظام الحزب الوحد في إدارة الدولة بعد أن استطاع الوصول الى رأس السلطة في تونس والتخلص من كافة معارضيه، عن طريق إلغاء التعددية الحزبية والاقتصار على حزب واحد وهو الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي كان ينتمي له رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة، ليكون الداعم له وجعل منه أداة رقابية على مؤسسات الدولة، ومسانداً له في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم إدارة

البلاد، من دون السماح لأية جهة سياسية معارضة او حزب سياسي فيها بالعمل ، لذا كانت تراكمات تلك السياسة السبب في تأسيس حركة الوحدة الشعبية التي خرجت من رحم الحزب الحاكم لتكون معارضة له، والتي استطاعت سريعاً من التغلغل بين فئات الشعب التونسي من طلبة، وعمال، وشخصيات تكنوقراط، حتى تمكنت في وقت قساسي من بناء قاعدة جماهيرية لها داخل تونس، وهو ما اثار مخاوف النظام التونسي الذي سخر كافة مؤسسات الدولة الامنية، والحزبية في ملاحقة عناصر وقيادات التنظيم في تونس.

المقدمة :

شهدت تونس تأسيس عدد من الاحزاب والحركات المعارضة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، وكان السبب في تأسيسها سياسية النظام التونسي الذي استحوذ على القرار السياسي في تونس، من دون السماح لجهة سياسية او حزبية بمشاركته فيها، إذ استطاعت الحركة فتح منافذ للحوار مع اطرف داخلية عديدة انتقدت من خلاله سياسة النظام التونسي التي استحوذ فيها على مراكز القرار، كما قامت الحركة بالاتصال بجهات سياسية خارج تونس من اجل كسب دعمها السياسي.

قسم البحث على ثلاثة محاور تناولت الظروف التي ادت الى تأسيسها، وسياستها على الصعيدين الداخلي والخارجي، الذي شمل سياستها على المستوبين العربي والعالمي، وخاتمة تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث، التي كان من ابرزها ايجاد جهة سياسية تعمل من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد عن طريق بناء نظام اقتصادي اشتراكي.

اولا. تأسيس حركة الوحدة الشعبية .

اصدرت حكومة الهادي نويرة[1]، التي تشكلت في مطلع سبعينيات القرن العشرين بدلاً عن حكومة احمد المستيري[2]، جملة من القرارات السياسية كان الهدف منها تحجيم دور المعارضة واسكات صوتها، التي تعالت في كافة انحاء البلاد بسبب فشل التجربة الاشتراكية[3]، التي عاشتها تونس في ستينيات القرن العشرين، والشروع بتطبيق نظام سياسي اصلاحي شامل[4]، الذي اصرت من خلاله على اقامة نظام سياسي تكون له القدرة على الوقوف بوجه مطالب الحركة النقابية، التي بقيت وحدها على الساحة السياسية التونسية بعد قرار الغاء التعددية الحزبية وتبني بنظام الحزب الواحد[5].

سعت حكومة الهادي نويرة الى اضعاف ما تبقى من اصوات المعارضة، التي ظلت تمارس نشاطها على نطاق ضيق ضمن صفوف العمال والحركة الطلابية، والعمل على اضعافها بأية طريقة ووسيلة ممكنه[6]، اذ اعادت العمل بالفصل (109) من اللائحة الانتخابية التي تضمنت : **((طرد أي نائب يتم فصله من الحزب))**[7]، بهدف طرد احمد بن صالح[8] من مجلس الامة[9]، ورفع الحصانة عنه

تمهيداً لإدخاله السجن، وهو ما كان له تبعات كبيرة على الوضع السياسي للبلاد[10]، وفي زيادة شقة المعارضة السياسية[11].

كان احمد بن صالح متابعاً لظروف محاكمته وردود الافعال الوطنية والرسمية بشأن ما جرى في جلسات المحكمة والاوضاع السياسية المرتبكة التي اعقبت دخوله السجن، عن طريق جهاز الراديو الذي كان بحوزته والذي استطاع الحصول عليه بمساعدة احد حراس السجن المكلفين بحراسة زنزانته، والذي من خلاله سمع خطاب رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة[12]، الذي القاه اثناء انعقاد مجلس القضاء الاعلى التونسي والذي قال فيه : **((استغرب من الحكم الصادر على احمد بن صالح ...كنت انتظر حكم الإعدام ... ثم قال : (لعل فيها خير) لعل حبل المشنقة أفضل من عنقه))**[13] ، استطاع احمد بن صالح الفرار من سجنه في برج البوف[14] الواقع في منطقة الجنوب التونسي بمساعدة عدد من معاونيه وحراس السجن ، بعد اعداد خطة محكمة على مستوى عال من الدقة الامنية في شباط 1973، والخروج من الاراضي التونسية متوجهاً صوب الصحراء والتوجه عبرها الى الحدود الجزائرية التونسية، التي تمكن من اجتيازها والوصل الى الجزائر التي بقي فيها لمدة قصيرة[15].

استقبل احمد بن صالح بحفاوة كبيرة من قبل الرئيس الجزائري هواري بومدين[16] والمسؤولين الجزائريين، الا انه لم يمكث فيها طويلاً مفضلاً التوجه صوب العاصمة الفرنسية باريس، وبدء بوضع فكرة تأسيس تنظيم سياسي يحمل تسمية الجبهة الشعبية موضع التنفيذ حال وصوله[17]، إذ أجرى احمد بن صالح اتصالاته مع عدد من رفاقه السابقين وعدد من المبعدين السياسيين الذين ابعدهم النظام التونسي، بسبب مواقفهم المعارضة لسياسته ونظام الحزب الواحد، وطريقة ادارة البلاد من خلال نظام سياسي تسلطي[18] على رأسه رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة[19].

بدأ احمد بن صالح وضع فكرة تأسيس تنظيم حركة الوحدة الشعبية موضوع التنفيذ، لاسيما ان فكرة تشكيل تنظيم سياسي يكون سانداً له ولمشاريعه التنموية امر ليس بالجديد عليه[20]، اذ كانت تلك الفكرة تراوده منذ زمن بعيد، فبدء العمل على تطبيق فكرة التنظيم على ارض الواقع، واعلن من محل اقامته في منفاه العاصمة الفرنسية باريس التي وصلها في بداية عام 1973 الشروع بتأسيس التنظيم[21]، بعد قيامه بالاتصال بالكثير من الشخصيات السياسية ممن ابعدهم النظام السياسي التونسي عن العمل السياسي والاداري في المؤسسات الحكومية[22]، لاسيما وان اغلبهم ممن عملوا في صفوف الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري، وذوو تاريخ نضالي وخبرة سياسية، اذ وجه لهم احمد بن صالح دعوة الانضمام الى هذا التنظيم الجديد[23]، الذي حمل اسم حركة الوحدة الشعبية [24].

اعلن احمد بن صالح من باريس في 8 ايار 1973 عن تأسيس تنظيم سياسي جديد معارض باسم حركة الوحدة الشعبية[25]، اذ قدم احمد بن صالح الامين العام للحركة البيان التأسيسي الاول ، والذي

كان عبارة عن تقويماً شاملاً للأوضاع السياسية ، التي كانت تمر بها تونس خلال تلك المدة الزمنية من عمر الجمهورية التونسية الاولى[26]، وتطرق فيه الى الوضع السياسي وعن تجربته السياسية في صفوف الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري ، وقيادته للحركة النقابية والاتحاد العام التونسي للشغل الذي شغل منصب امينه العام في مدة حرجة من تاريخ تونس، في وقت كانت الدولة لاتزال ناشئة[27]، اذ وصف حركة الوحدة الشعبية بأنها : **((العبارة الصادقة لمطامح الجماهير ، والخميرة الفعالة للاستقلال وتدعيمه ، والينبوع الذي لا ينضب للطاقة العاملة على اصلاح مجتمعنا، وبناء مستقبل بلادنا))**[28]، وعلى ما يبدو بان احمد بن صالح اعلن للشعب التونسي والعالم ، اخلاء مسؤوليته عن ما جرى في تونس خلال المدة السابقة، وانه غير مسؤول عن ما حدث، مؤكداً ان لا سبيل للإصلاح في تونس من دون وحدة شعبية تتحمل المسؤولية المشتركة بين الشعب والسلطة بعيداً عن التدخلات السياسية التي عدها السبب فيما جرى في تونس خلال المرحلة السابقة على حد وصفه.

كان تنظيم حركة الوحدة الشعبية تنظيماً شاملاً ضم في تشكيلته عدة فئات مختلفة من ابناء الشعب التونسي، من رجال الاقتصاد والسياسة والتكنوقراط من استاذة وطلبة الجامعات التونسية[29]، وهو ما اسهم في انتشارها سريعاً بين صفوف الطلبة التونسيين الذين كانوا مبتعثين لإكمال دراستهم في الجامعات الفرنسية والامريكية، الذين نقلوا الافكار والايدلوجية السياسية لحركة الوحدة الشعبية الى الوسط الطلابي الجامعي في داخل تونس[30].

شكلت الجامعات التونسية والمؤسسات التعليمية ميداناً رحباً لنشاط عدة تنظيمات سياسية ذات توجهات وأيدولوجيات سياسية مختلفة، منها ما كانت تحمل توجهات يسارية واخرى اسلامية واخرى قومية[31]، التي كانت تنشط خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، لاسيما وان النظام التونسي كان قد غض الطرف عنها، في سبيل أضعاف التنظيمات السياسية الاخرى[32] وفي مقدمتها التنظيمات اليسارية، التي كانت من اقوى التنظيمات السياسية على الساحة السياسية التونسية في تلك المدة[33]، فضلاً عن بروز الحركة الاسلامية[34] التي كانت في بداية ظهورها داخل البلاد، وتقاضى النظام التونسي عنها في سبيل اضعاف التنظيمات اليسارية، واسهمت جريدة الوحدة الشعبية التي كانت تصدرها الحركة من باريس باللغتين الفرنسية والعربية، والتي كانت تعد لسان حال الحركة في نشر افكارها سريعاً، من خلال مقالاتها التي كانت توجه انتقادها الى النظام التونسي وسياسته[35]، وفي الوقت نفسه فان تونس كانت في تلك المدة تُعد بيئة خصبة لنشوء التنظيمات السياسية المناوئة للنظام التونسي، اذ انتشر فيها اكثر من تنظيم وتيار سياسي معارض للنظام التونسي[36].

ثانياً. السياسة الداخلية لحركة الوحدة الشعبية.

أعطت حركة الوحدة الشعبية اهمية كبيرة للجانب الاقتصادي ووضعته في اولوياتها، اذ دعا الامين العام للحركة احمد بن صالح الحكومة التونسية، الى اتباع نظام اقتصادي اشتراكي شامل، لكافة القطاعات الاقتصادية بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي لتونس[37]، عن طريق تحديد الملكيات الخاصة، وحصر التصرف بالملكيات الكبيرة والعامة بيد الدولة، وتقديم الدعم الحكومي للقطاع الخاص من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من التكامل الاقتصادي للبلاد[38]، وفي الوقت نفسه وضع نظام مالي جديد الهدف منه ضبط عائدات الدولة، والميزان التجاري في سبيل المحافظة على الثروة الوطنية لتونس ، وضرورة القيام بنظام اصلاح شامل للقطاع الزراعي، من خلال دعم وتوسيع التعاونيات الزراعية[39].

يتضح مما تقدم بان الامين العام لحركة الوحدة الشعبية احمد بن صالح، قد اعطى الجانب الاقتصادي اهمية كبيرة ووضعه في اولويات الحركة ، بما يعني البحث عن نظام اقتصادي جديد لتونس، يكون قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب التونسي، من خلال التوزيع العادل للثروة الوطنية، وبناء علاقات بين القطعات الاقتصادية قائمة على تعزيز وتوسيع التعاون بين تلك القطاعات، ضمن نظام التعاضديات التي عدها احمد بن صالح الضامن الوحيد، الذي بإمكانه تحقيق العدالة الاجتماعية، وارساء قواعد الديمقراطية في ظل نظام اشتراكي تكون له القدرة على مواجهة التحديات الداخلية، وتوفير الحاجات الاساسية للمواطن التونسي، حتى تمكنه من مواجهة المعركة السياسية مع النظام السياسي القائم على حكم البلاد.

وجهت حركة الوحدة الشعبية انتقاداً الى الدستور التونسي الذي عدته أداة، في خدمة النظام التونسي وتطلعاته، دون مراعاة مصلحة ابناء الشعب التونسي الذي عجز عن متطلباتهم[40]، من خلال تجاوز رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة على مواده بشكل مستمر بين المدة والاخرى، وصياغتها بالشكل الذي يخدم اهوائه واهواء المقربين منه، لاسيما التجاوز على مواد الدستور التي تهم الجانب الاجتماعي[41]، وهو ما جعل مؤسسات الدولة شبه معطلة وعاجزة عن اداء مهامها الاساسية التي أوكلت لها مهام ادارتها ، لاسيما مجلس الامة الذي اصبح عاجزاً عن القيام بمهامه تجاه أبناء الشعب التونسي، وتحول الى اداة عمل لخدمة النظام التونسي، وهو ما جعل اجهزة الدولة وهيئاتها السياسية والاجتماعية، تقف عائقاً امام تطور البلاد، وتخلت عن وضيفتها الاساسية في توفير الحياة الكريمة لأبناء الشعب التونسي[42].

اكدت حركة الوحدة الشعبية، بانها ترفض نظام الحكم التسلطي القائم على ادارة البلاد، مشددة على ان لا تكون هناك دولة تحكم داخل مؤسسات الدولة ، تعمل من اجل تركيز سلطة الحكم على حساب حقوق فئات الشعب الفقيرة[43]، من عمال وكادحين وكسبة وفلاحين ، التي تدهورت احوالها بسبب مغامرات رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة والفئة الحاكمة المقربة منه، ونتيجة لتحليل الحركة للوضع

السياسي القائم في تونس خلال عقد سبعينيات القرن الماضي، فأنها ترفض ان تكون جزءاً من تلك الفئة الحاكمة[44]، ودعت الى ضرورة انقاذ تونس من تلك الفئة الحاكمة التي وصفتها بانها مجموعة من السراق تعمل على سرقة قوت ابناء الشعب التونسي وسرقة مقدرات البلاد وتحويلها الى حسابتهم الخاصة[45]، وان السبيل الوحيد للخلاص من تلك الفئة الضالة حسب وصف الحركة، هو من خلال تشكيل حكومة تونسية خاضعة الى للإرادة الشعبية لأبناء الشعب التونسي، بعيداً عن الضغوطات السياسية للنظام التونسي وسياسته الفرانكفونية **(La-Francophonie)**[46] ، حتى تكون قادرة على الوفاء بتعهداتها للشعب التونسي[47]، في توفير حياة كريمة له بعيداً عن الضغوطات السياسية، وجعل المؤسسات الحكومية بحق في خدمة المصلحة الوطنية لا في خدمة رجالات السلطة[48].

بدأ النظام التونسي بمراقبة تحركات عناصر حركة الوحدة الشعبية، التي كان قد غض الطرف عنها عند الاعلان عن تأسيس الحركة في بداية الامر، الا انه بسبب موقفها السلبية من النظام وتصريحات اعضاء الحركة ضده[49]، وفي مقدمتهم الامين العام للحركة احمد بن صالح، كانت السبب في تغير موقف رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة تجاه الحركة[50]، وبدفع من عدة قوى سياسية من داخل الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري، وعدد من القوى داخل صفوف الدولة وعلى راسها رئيس الحكومة الهادي نويرة ، الذي بدأ اثارة مخاوف النظام التونسي من اتساع نشاط حركة الوحدة الشعبية[51]، لاسيما بعد انتقال نشاطها الى داخل تونس بعد عام 1975، وما لاقته من قبول لدى الكثير من ابناء الشعب التونسي بمختلف فئاته ، لاسيما داخل الحركة العمالية المسيطرة على الاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة الحبيب عاشور[52]، الذي يُعد اقوى القوى النقابية في تونس والمهيمنة على الساحة السياسية التونسية في تلك المدة ، الذي كان في خلاف مع رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة، والذي انتهى بالإطاحة به ووضعه تحت الاقامة الجبرية[53] ، وهو ما دفع احمد بن صالح الى استغلال الاوضاع السياسية المرتبكة التي كانت تمر بها تونس في تلك المدة[54] ، وما رافقتها من توترات سياسية بين الحكومة التونسية واعضاء الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري من جهة اخرى، بالعمل على فتح قنوات تحاور وتعاون مع قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل من انصار الحبيب عاشور للحد من نفوذ الفئة المقربة من النظام التونسي داخل الاتحاد[55].

اعلنت حركة الوحدة الشعبية رغبتها بالعمل السياسي في اطار نظام سياسي يؤمن بالمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، ورفض سياسة الحزب الواحد التي لم تجلب للبلاد سوى الكوارث والويلات والازمات الاقتصادية، وهو ما جعلها تلاقي قبولاً كبيراً بين الاوساط الشعبية والطلابية، في الجامعات والمؤسسات التعلمية التونسية[56]، وانضمام اغلب المثقفين والتكنوقراط الى الحركة، بسبب سياسة حكومة الهادي نويرة المحافظة، التي كانت تسعى جاهدة للإبقاء على الامتيازات ومصالح الطبقة السياسية المقربة من النظام والحزب الحاكم، في حين كان احمد بن صالح الامين العام للحركة متمسكاً بالفكر

الاشتراكي[57]، وعده السبيل الوحيد لتخلص من هيمنة الطبقة السياسية، في اعادة العمل بنظام التعاضديات السابق، بعد التخلص من الطبقة السياسية الفاسدة على حد وصفه، التي عدها المتسبب الرئيسي في فشل التجربة السابقة لا نظام التعاضديات، وهو ما دفع رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة ورئيس الحكومة الهادي نويرة، الى ملاحقة اعضاء حركة الوحدة الشعبية ومراقبة نشاطها في مؤسسات الدولة والجامعات التونسية[58].

يتضح مما تقدم بان حركة الوحدة الشعبية كانت تعمل جاهدة على توجيه المعارضة ضد الحبيب بورقيبة، مستغلة ما كانت تشهده تونس من تدهور اوضاعها السياسية والاقتصادية، من خلال المناداة بتطبيق النظام الاشتراكي، وكانت الحركة قد وجدت استجابة لها في اوساط الطلبة والعمال التونسيين مما ادى بالسلطات التونسية الى مطاردة استهداف اعضاء الحركة وقياداتها، ومنع نشاطها داخل مؤسسات الدولة.

ثالثاً. سياسة حركة الوحدة الشعبية الخارجية .

أ. على الصعيد العربي .

كانت حركة الوحدة الشعبية مدركة منذ الاعلان عن تأسيسها بأنه لا سبيل لها في الساحة السياسية التونسية، الا من خلال التواصل مع التنظيمات والاحزاب العربية مع باقي بلدان المغرب العربي، والعمل معها بشكل مباشر في اطار الوحدة المغاربية وتحقيق هدفها، التي كانت تصبو اليه كافة التنظيمات والاحزاب العربية في بلدان المغرب العربي في تلك المدة[59].

اكدت حركة الوحدة الشعبية بأن وحدة المغرب هدفها الاساسي وهي المقدمة الى تحقيق الوحدة ضمن اطار الامة العربية، وأن العلاقة بين ابناء المغرب العربي يجب أن تكون على اساس الاحترام المتبادل، وهو ما جاء ضمن اطار برنامجها الاستراتيجي[60]، والذي جاء فيه : **((ان حركة الوحدة الشعبية تؤكد ان بناء المغرب العربي بالنسبة الينا هدف اول، فنحن نعتبر توحيد المغرب العربي الشرط الاصل لدوام شعوبه وتحريرها))**[61]، كما اكدت الحركة بان السبيل الوحيد لتحقيق وحدة المغرب العربي، يجب ان تكون عن طريق بناء اتحاد فدرالي[62] يضم الدول العربية تكون ممثلة فيه دول المغرب العربي الثلاث (تونس والجزائر والمغرب)، مشددة على ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي لها[63]، الذي قدمته الحركة على بقية الجوانب السياسية والاجتماعية، وانها اذا استطاعت تحقيق نجاحاً في الجناب الاقتصادي، فأنها ستتمكن من ايجاد سبل حياة كريمة لشعوب بلدان المغرب العربي، من خلال بناء سوق مشتركة فيما بينها[64].

واكدت الحركة على الصعيد العربي بان تونس تنتسب الى الوطن العربي الكبير و شعبها جزء من الامة العربية، وانتقدت الحركة سياسية الحبيب بورقيبة التي كانت متوجهة نحو الغرب، ومحاولته ابعاد

وعزل تونس عن محيطها العربي[65]، وشدد احمد بن صالح على ذلك قائلاً : **((يرجع انتسابناً الى الوطن العربي والى وحدة الحضارة والمصير، وبخاصة الوحدة التي ينبغي ان تتركز قبل كل شيء ، على التحرير من مختلف المؤثرات فيها))**[66] ، وقد دعا احمد بن صالح الامين العام للحركة الى تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية والسياسية، في اطار المنظمات العربية المشتركة مؤكداً على ضرورة اخذ جامعة الدول العربية[67] مكانتها، في تقوية الروابط بين الشعوب العربية، ومساعدتها على الوقوف بوجه انظمتها السياسية، التي تحاول هدم المشاريع العربية المشتركة، لمقاومة الاستعمار والتبعية للدول الرأسمالية، وانقاذ اقتصادها وتحريره من الهيمنة الاستعمارية[68].

عمدت حركة الوحدة الشعبية على ادامة التواصل مع الانظمة العربية التي تتبع نظام اشتراكي في ادارة بلدانها، اذ كانت هناك اتصالات بين قيادات الحركة والنظام الجزائري محاولة الاستفادة[69] من تأزم العلاقات بين النظاميين الجزائري والتونسي، لاسيما ان العلاقة بين البلدين في سبعينيات القرن العشرين كانت تشوبها بعض الخلافات بشأن مسألة ترسيم الحدود بين البلدين، والحال ذاته مع النظام الليبي الذي كان ناقماً على الحكومة التونسية التي افشلت مشروع اتفاقية جربة[70] بين البلدين عام 1974، والنظام المصري الذي كان مستاء من سياسة الحبيب بورقيبة التغريبة، ومحاولته ابعاد تونس عن محيطها العربي، لاسيما وان مصر في تلك المدة كانت ما تزال متأثرة بأفكار رئيسها الراحل جمال عبد الناصر ذات التوجه القومي[71].

دعت حركة الوحدة الشعبية الى ضرورة تشكيل هيكل اقتصادي تمثل فيه الدول العربية كافة، حتى تتمكن من مواجهة الدول الكبرى التي تتملك هيكل اقتصادي متكاملاً وتسيطر على اقتصاديات الدول العربية ، وعزته الحركة الى عدم تدخل السلطات الحاكمة في الدول الغربية[72]، في الشؤون الاقتصادية وتركه بيد خبراء الاقتصاد واعطائهم الحرية الكاملة في التخطيط للمشاريع التنموية التي تخدم شعوبهم[73]، وهو ما جعلها متقدمة اقتصادياً وليست بحاجة للمعونات الدولية، على عكس ما كانت عليه البلدان العربية، التي كانت انظمتها مسيطرة على الخطط الاقتصادية بما يخدم مصالحها، حتى وان كان على حساب شعوبها الفقيرة، وتقديم مصالحها الذاتية على المصلحة العامة[74]، وهو ما جعلها بحاجة مستمرة الى الاعتماد على المساعدات الخارجية من الدول الكبرى، التي كانت تمنحها بشروطها للسيطرة على الاقتصاد في تلك البلدان[75].

رات حركة الوحدة الشعبية بان السبيل الوحيد لتجاوز تلك الازمات الاقتصادية المتكررة، هو من خلال توحيد الجهود الاقتصادية للبلدان العربية من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي[76]، من اجل بناء منهج استراتيجي اقتصادي قائم على اساس مصلحة الشعوب العربية ووفق ارادتها بما يحقق مصلحها، كما اكدت على امكانية استغلال واستثمار الكفاءات والطاقات البشرية لتلك البلدان، وذلك من

خلال الاعتماد على الموارد الطبيعية فيها، من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي لبلدانهم تكون بعيدة عن التدخلات الخارجية[77].

يتضح بان حركة الوحدة الشعبية ارادت الاستفادة من حالة الخلاف التي كانت قائمة بين النظام التونسي من جهة والانظمة السياسية الحاكمة مع دول الجوار الاقليمي لتونس من جهة اخرى، فضلا عن الخلافات مع باقي الانظمة العربية التي لم تكن على علاقات طيبة مع النظام التونسي، لذى فقد عملت حركة الوحدة الشعبية على استغلال تلك الخلافات بهدف الحصول على تايد الانظمة العربية وتوسيع قواعدها الشعبية خارج تونس، وفي الوقت نفسه فأنها اعطت الجانب الاقتصادي اهمية اكثر من الجانب السياسي وهو ما جعلها تكسب تايد اغلب الانظمة العربية، لاسيما ان احمد بن صالح الامين العام للحركة كان رجل اقتصاد اكثر مما كان رجل سياسة.

ب. على الصعيد الدولي.

استطاعت حركة الوحدة الشعبية توسيع نطاق علاقاتها على المستوى الدولي، وعملت على تطورها محاولة منها لتعزيز مكانتها السياسية، لاسيما انها كانت قد تأسست في فرنسا واستمدت تسميتها من تسمية الجبهة الشعبية الفرنسية[78]، لاسيما وان تلك المدة كانت قد شهدت صعوداً في مفهوم الوحدة الشعبية في اكثر من مكان حول العالم[79]، في محاولة منها لكسب دعم القوى والاحزاب السياسية في مختلف دول العالم[80].

ادركت حركة الوحدة الشعبية بأن التعاون الدولي امراً لابد منه، ولا يمكن لأية حركة او حزب سياسي في مكان من الوصول الى اهدافها، ما لم تكون لها علاقات سياسية مع جهات سياسية خارجية، وتلقيها الدعم منها، مشددة في الوقت نفسه على ان تبنى تلك العلاقات على اساس احترام السيادة الوطنية[81]، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ودعم الاقتصاد الوطني، حتى تكون قادرة على تلبية حاجة الفئات الاجتماعية، في سبيل بناء نظام اقتصادي اكثر عدالة يأتي في صميم اتجاهات نضال بلدان العالم الثالث[82]، وهو ما اكدت عليه الحركة على لسان امينها العام احمد بن صالح بالقول : **((على تونس ان تساهم مساهمة نشيطة في الكفاح، وان تركز سياساتها في مجال التعاون مع شعوب العالم ودوله على التفاهم واحترام مبادئ الاستقلال وحرية تقدير الاختيارات الداخلية))**[83]، وعلى ما يبدو فان حركة الوحدة الشعبية كانت لها افاق بعيدة المدى في المجال السياسي، عن طريق اقامة علاقات خارجية قائمة على اساس الاحترام المتبادل، بعيداً عن المساومات التي كان قد خضع لها النظام التونسي في علاقاته الخارجية، وان الحصول على المساعدات بشرط لا تكون اداة ضغط سياسي، او محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية لتونس والسيطرة على اقتصادها.

اكدت الحركة على ان علاقة تونس مع الدول الافريقية ودول العالم الثالث مبنية وفق مبادئ حركة عدم الانحياز[84]، وتايد حركات التحرر الوطنية التي تناضل من اجل تخليص اقتصاد بلدانهم من سيطرة الدول الاستعمارية[85]، والعمل على توثيق العلاقات الدولية، في اطار اقرار علاقات سليمة وبنائه على المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن تدخل القوى السياسية التي تعمل على توجيه تلك العلاقات، وفق رغباتهم ومصالحهم الشخصية دون مراعاة مصلحة شعوبهم وبلدانهم[86]، وفي الوقت نفسه فقد شددت الحركة على تدعيم روابط الصداقة مع شعوب العالم كافة على اساس، التفاهم والاحترام والمصالح المتبادلة بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تعكر صفو تلك العلاقات[87].

الخاتمة :

في نهاية البحث، تم التوصل الى عدد من النتائج المهمة، وهي :

1. كان الهدف وراء تأسيس تنظيم حركة الوحدة الشعبية ايجاد جهة سياسية تعمل من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد عن طريق بناء نظام اقتصادي اشتراكي .

2. أرادت الحركة تشكيل نظام سياسي له القدرة على بناء علاقات بين مختلف القطاعات الاقتصادية قائمة على تعزيز وتوسيع الاستثمار بين تلك القطاعات، ضمن نظام التعاضديات التي عدها احمد بن صالح الضامن الوحيد، لتحقيق العدالة الاجتماعية .

3. دعت حركة الوحدة الشعبية الى تطبيق نظام اشتراكي قادر على مواجهة التحديات الداخلية ، وتوفير الحاجات الاساسية للمواطن التونسي .

4. استثمرت حركة الوحدة الشعبية الخلافات بين النظام التونسي وبقية الدول العربية من اجل بناء علاقات خارجية داعمه لمشروعها الاقتصادي ومواجهة النظام التونسي .

هوامش البحث:

(1) الهادي نويرة : ولد في 5 نيسان 1911 بمدينة المنستير لأسرة ميسورة وتلقى تعليمه الابتدائي فيها ، حصل على شهادة البكالوريا من باريس عام 1931، وحصل على إجازة الحقوق من جامعة باريس عام 1936 ، شغل منصب الأمين العام للجنة الدفاع عن الحريات بتونس ، أصبح وزيراً للمالية في حكومة الحبيب بورقيبة الذي كلّفه بإنشاء البنك المركزي التونسي ، شغل منصب محافظ البنك منذ تأسيسه عام 1958 حتى عام 1970، غادر الحياة السياسية نهائيا في 23 نيسان 1980 بعد إصابته بجلطة دماغية ، توفي في 25 كانون الثاني 1993. للمزيد ينظر : عبد الجليل التميمي ، مكانة ودور الوزير الاول الهادي نويرة في بناء الدولة الوطنية ، السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية والمغربية ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي ، تونس ، 2013.

(2) أحمد المستيري : ولد في 25 تموز عام 1925 في مدينة المرسى تعود جذور عائلته إلى مدينة المنستير دخل المدرسة الفرانكو العربية ، سافر إلى باريس ودخل كلية الحقوق تخرج منها عام 1948، انضم إلى الحزب الحر الدستوري الجديد عام 1942 ، أصبح وزيرا للعدل في حكومة الاستقلال الأولى عام 1956، ثم وزيرا للمالية عام 1958 ، عين في عام 1960 سفيراً لبلاده في موسكو والقاهرة والجزائر ، انتقد التجربة الاشتراكية بشدة فدخل في خلاف مع أحمد بن صالح واستقال من منصبه ، أسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المعارضة عام 1978. للمزيد ينظر: أحمد المستيري ، ذكريات للتاريخ (ذكريات وتأملات وتعليق حول مدة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير 1940–1990 وثورة 2010–2011)، دار الجنوب ، تونس، 2011.

(3) التجربة الاشتراكية : تجربة اقتصادية شرعت تونس بتطبيقها على وضعها الاقتصادي في عقد ستينيات القرن العشرين ، بقيادة وزير التخطيط احمد بن صالح ، الا ان نصيبها كان الفشل بسبب اصطدامها بمصالح الطبقة السياسية الحاكمة والمقربة من رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة ، وخلفت نتائج اقتصادية وسياسية كبيرة على تونس كان من اهمها الاطاحة بالمشاريع الاقتصادية التي تبناها احمد بن صالح واتهامه بالخيانة العظمى وايداعه السجن . للمزيد ينظر : نعمه بحر فياض نمر الحمداني ، موقف الاحزاب والقوى المعارضة من التطورات السياسية الداخلية في تونس 1964–1987 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، 2019، ص 75–126.

(4)عبد المجيد تراب الزمزمي ، تونس في مواجهة التضليل – البورقيبية وماهية تغيير السابع من نوفمبر ، د م ، د ت ، ص99.

(5) سالم لبيض ، الهوية : الاسلام – العروبة – التونسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009 ، ص 77–88.

(6) عبد الجليل التميمي وصالح الجابري ، الحركة النقابية والديمقراطية في تونس 1971–1989 ، السلسلة الحادية عشرة : شهادات شفوية رقم : 9 ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان ، تونس ، 2005، ص17.

(7) نقلاً عن : الباجي قايد السبسي ، الحبيب بورقيبة المهم والاهم ، ترجمة : محمد معالي ، دار الجنوب ، تونس ، 2011، ص322.

(8) أحمد بن صالح : سياسي تونسي ، ولد في 13 كانون الثاني 1926 في بلدة المكين بمنطقة الساحل التونسي ، درس في المدرسة الفرنسية العربية والمدرسة الصادقية ، سافر إلى باريس لدراسة الآداب العربية بالسروبون ولم يكمل درسته فيها ، ترأس جمعية الشبيبة المدرسية بين عامي 1944–1945 ، انتخب أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي1954–1956، وعضواً للمجلس القومي التأسيسي وأعيد انتخابه للأعوام 1959، 1964، و1969 ، شغل منصب وزير الصحة ثم أسندت إليه في الستينات كل الوزارات الاقتصادية معاً ، ما مكنه من أن يعطي منحى اشتراكياً للاقتصاد ، إطلاق تجربة التعاضد قطاعي الفلاحة والتجارة ، وفي تموز1968 أضيفت إليه وزارة التربية ، وفي المدة نفسها شغل عضوية الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري وأميناً عاماً مساعداً ، أحيل إلى المحكمة العليا بعد فشل تجربته في أيار 1970 بعد تحميله مسؤولية فشل التجربة الاشتراكية ، واصدرت عليه محكمة امن الدولة الحكم بالسجن لمدة عشر سنوات ، تمكن من الهروب من سجنه في شباط 1973 ، ولجأ إلى الجزائر ، وأسس في المنفى حركة الوحدة الشعبية المعارض ، عاد إلى تونس عام 1988 بعد انقلاب زين العابدين بن علي ثم غادر البلاد عام 1991 . للمزيد ينظر : مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية (معالم ، وثائق ، موضوعات ، زعماء) ، ط3 ، الشركة العالمية للموسوعات ، لبنان ، 2005 ، ج7 ، ص136؛ صفاء حسين تركي ، احمد بن صالح ودوره السياسي في تونس حتى عام 1973 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، 2020.

(9) مجلس الامة : يعد المجلس الهيكل التشريعي في الجمهورية التونسية الذي ورد في مواد الدستور في المادة الثامنة عشر منه المعدل لعام 1959 ، وظل يعرف بتلك التسمية حتى تعديل الدستور عام 1981 على أثر تشكيل حكومة محمد مزالي وإعلانها عن الانفتاح السياسي على الأحزاب والتنظيمات المعارضة ، فأبدل تسميته من مجلس الامة التونسي إلى مجلس النواب وذلك حرصاً من النظام التونسي على إقامة يتبنى التوجهات الوطنية على أساس قطري بعيداً عن التوجه القومي للأمة العربية . للمزيد ينظر : مراد منهى ، الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية – قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861–2011) ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس ، العدد 12 ، كانون الثاني 2015 ، ص158–159.

(10) كانت تلك الاجراءات السبب في توتر العلاقة بين الهادي نويرة واعضاء الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري ، والذي تسبب بطرد السيد احمد المستيري من الحزب وطبقاً لتلك القرارات تعرض الى طرده من مجلس الامة ، وطرد السيدة راضية الحداد من الحزب التي كانت تشغل منصب رئيسة الاتحاد القومي النسائي التونسي ، واحالتها المحكمة الدستورية بعد رفع الحصانة عنها ، وهو ما جعلها الى التشهير وفضح حكومة الهادي النويرة عن طريق الصحافة ووسائل العلام التونسية والعالمية . للمزيد ينظر : عبد المجيد تراب الزمزمي ، المصدر السابق ، ص100.

(11) الباجي قايد السبسي ، المصدر السابق ، ص322.

(12) عبد الجليل التميمي ، دولة القانون واتخاذ القرارات في تونس بورقيبة والمغرب العربي1955–2005 ، مؤسسة عبد الجليل التميمي ، زغوان ، تونس ، 2012، ص35.

(13) نقلاً عن : عبد الستار النقاطي ، حوار مع مجلة الإذاعة بن صالح يحكي قصة هروبه من السجن ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (Internet) ، متاح على الربط التالي : http://www.radiotunisienne.tn/2020/09/17

(14) برج البوف : اتخذ عدة تسميات وهي برج القَصِيرَة أو برج لُوبُوف أو برج بُورقِيبَة ، برج عسكري في قلب الصحراء التونسية ، غرب قرية رمادة ويبعد عنها 50 كم و60 كم وعن الحدود الليبية التونسية قرب بئر القصيرة ، تتميز بارتفاع

درجات الحرارة ، وتتراوح معدلاتها في الصيف بين 45°م و48°م ، أُنشئ هذا البرج عام 1916 باسم المعسكر الصحراوي ببئر القصيرة ، وأطلقت عليه الحماية الفرنسية بعد ستة سنوات ، اسم برج لوبوف ، تخليداً لذكرى رئيس مكتب الشؤون الأهلية بتونس ، المقدم هنري لوبوف (Henri Le Bœuf)، الذي مات عطشاً قربه إثر تحطم طائرته بالقرب منه عند عودتهما من مهمة قتالية ضد المجاهدين قرب الحدود الطرابلسية ، يُعد رمز الإبعاد والقهر الاستعماري والصمود الوطني أيضا، اعتقل فيه الحبيب بورقيبة من عدة مرات قبل الاستقلال فنسب إلى الرئيس الحبيب بورقيبة بعد الاستقلال واطلق عليه برج بورقيبة . للمزيد ينظر : نعمه بحر فياض نمر الحمداني ، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس 1934–1961 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2012، ص51.

(15) احمد بن صالح ، مسيرة الانطلاق 1961–1969 ، دار الجنوب ، تونس ، 2012 ، ص168.

(16) هواري بومدين : هو محمد ابراهيم بوخروبة زعيم عربي ورئيس الجزائر ولد هواري بومدين في23 اب 1932 بمدينة قالمة ، درس في المدرسة الكتانية بمدينة قسنطينة ، التحق عام 1949 بجامع الزيتونة ، ومنها إلى القاهرة عام 1950 للدراسة في جامع الأزهر ، مع اندلاع الثورة الجزائرية في الاول من تشرين الثاني 1954 انضم إلى جيش التحرير الوطني ، عرف باسم هواري بومدين عام 1957، شغل منصب رئيساً للأركان عام 1958 ومشرفاً عسكرياً على جبهة التحرير الوطني الجزائري عام 1960 ووزيراً للدفاع في اول حكومة جزائرية عام 1962 ونائب رئيس المجلس الثوري عام 1963 ، وفي 19 حزيران 1965 قام بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أحمد بنبله ، انتخب رئيسا للجمهورية الجزائرية عام 1975 ، توفي في صباح 27 كانون الأول 1978. للمزيد ينظر : كفاح عباس رمضان صالح الحمداني ، الجزائر في عهد هواري بومدين 1965–1978 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2007.

(17) مجلة الحوادث اللبنانية ، العدد435، 1984 ، ص45.

(18) النظام التسلطي : نظام سياسي لا تتوفر فيه أي معاير للديمقراطية المتمثلة أساساً في المشاركة السياسية عن طريق التعددية الحزبية ، وتداول السلطة سلمياً عن طريق التنافس الشفاف والحر عبر انتخابات نزهيه ، فهو نظام لا يعترف بمظاهر الاختلاف والتعددية السياسية ، ويهدف إلى إقامة مجتمع ساسي أساسه الوحدة الشاملة على كافة المستويات السياسية والفكرية والثقافية ، ويمارس رقابة كلية على مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ، وهذا ما يضمن له السيطرة التامة على الأشخاص والأفكار والمعتقدات . للمزيد ينظر : زهير المظفر ، جمهورية الغد الاسس والابعاد ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، تونس ، 2002 ، ص22–23.

(19) طه حميد حسن العنبكي ، النظام السياسي التونسي 1956–1989 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1996، ص186.

(20) نبيل مغربي ، حوار ساخن مع مدير الحزب الاشتراكي الدستوري ، مجلة الوطن العربي ، عدد 140 ، باريس ، تشرين الاول ، 1979 ، ص 19.

(21) فايز سارة ، الاحزاب والحركات السياسية في تونس 1932–1984 ، دمشق ، 1986 ، ص72.

(22) عياش عائشة ، إشكالية التنمية والسياسة والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، السنة الجامعية 2007–2008 ، ص182.

(23) تشكل المكتب السياسي الاول لحركة الوحدة الشعبية من احمد بن صالح اميناً عاماً وابراهيم حيدر منسقاً عاماً وعضوية كل من هشام الصافي وعباس حكيمة والتجاني حرشة وعبد الجليل قحيش ومصطفى خلف الله ومحمد علي السليماني. للمزيد ينظر : مقابلة مع ابراهيم حيدر المنسق العام لحركة الوحدة الشعبية ، مجلة الموقف التونسية ، العدد18 ، في 15 ايلول 1984 ، ص12.

(24) نغم اكرم عبدالله الجميلي ، تجارب التعددية الحزبية في الوطن العربي نموذج تونس ، دراسة تاريخية ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا ، الجامعة المستنصرية ، 2001 ، ص93.

(25) اعلنت التشكيلة الاولى لتنظيم حركة الوحدة الشعبية في بيان الحركة التأسيسي في تموز عام 1973 وضمت في تشكيلتها أحمد بن صالح (الأمين العام) وإبراهيم حيدر (المنسق) وهشام الصافي (أمين المال) والتيجاني حرشة (ممثل الحركة في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة) وعضوية كل من عبد الرحمان عبيد وحبيب طعم الله ونصر السويسي وأحمد حريز وعبد الجليل قحبيش ومصطفى خلف الله . للمزيد ينظر : محمد علي القليبي ، حزب الوحدة الشعبية التونسي يعقد مؤتمره السادس وسط أجواء مشحونة ، صحيفة الشرق الاوسط ، العد 8698 ، في 21 ايلول ، 2002.

(26) علي يونس الراوي ومنذر محمد جاسم ، تونس ، بحث (غير منشور) ، مقدم الى جامعة البكر ، بغداد ، 1986 ، ص77.

(27) حسن ابو طالب ، تجربة التعددية السياسية في تونس ، مجلة المنار ، العدد 53 ، ايار 1989 ، ص48.

(28) نقلاً عن : احمد بن صالح ، التنمية والمجتمع والسياسة ، حوار مالك نوفان ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، 1980، ص233.

(29) نعمه بحر فياض نمر الحمداني ، المصدر السابق، ص165.

(30) عبد الجليل بوقرة ، النظام البورقيبي الصعود والانحدار 1956–1987 ، دراسة تاريخية ، تونس ، 2012 ، ص182.

(31) حركات الرفض لنظام بورقيبة بين الاحتجاج السلمي والتمرد المسلح ، مطبعة فن الطباعة نهج الختار ، تونس ، د ت ، ص68.

(32) اسهمت سياسة النظام التونسي في بداية سبعينيات القرن الماضي الى اتساع رقعة المعارضة السياسية ، والتي ضمت في صفوفها تشكيل تنظيمات عدة توزعت بين التنظيمات اليسارية حركة العامل التونسي ، التي ورثت الدور السياسي لتجمع الدراسات والعمل الاشتراكية (آفاق) وحركة الاتجاه الاسلامي والتنظيمات القومية العربية ، التي تمثلت بخطين الاول الناصري العروبي والثاني القومي البعثي ، والتي تزايد نشاطها بشكل ملحوظ منذ عام 1973 بعد انضمام مجموعة من الاعضاء الدستورين من نفس شق الحزب الاشتراكي الدستوري الحزب الحاكم ، وقد تخطت تلك التنظيمات المعارضة العفوية بل بدأت مرحلة جديدة ، وهي بناء الكيانات والتنظيمات السياسية المنظمة . للمزيد ينظر : الباجي قايد السبسي ، المصدر السابق ، ص327.

(33) سناء العمدوني ، محاولة التحول الديمقراطي بالبلاد التونسية في منعرج السبعينيات 1969–1973، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة تونس ، 2016، ص77.

(34) الحركة الاسلامية : ظهرت في بداية سبعينات القرن الماضي بقيادة راشد الغنوشي وسرعان ما تغلغلت داخل فئات الشعب التونسي لاسيما بين الشباب من طلبة الجامعات التي كانت اكثر تفاعلاً مع الخطاب الاسلامي للتخلص من الشعور بالاغتراب الثقافي ورغبتها في الحفاظ على الهوية الاسلامية لتونس ، اتسمت العلاقة بين الحركة والنظام التونس بالوئام في بدايتها ، الا انها تغيرت منذ عام 1980 اذ تعرضت الحركة الى الملاحقة من قبل النظام التونسي وزجت عناصرها في السجون وتعرضوا الى المحاكمة عدة مرات ، وضلت الحركة من دون اعتراف حتى بعد انقلاب 7 نوفمر 1987 ووصول زين العابدين بن علي للسلطة ولم تحصل على اعتراف على الرغم من تغير تسميتها الى حزب النهضة عام 1988 بهدف الحصول على اعتراف ، ولم تحصل على اعتراف رسمي الا بعد عام 2011 . قطاف تمام أسماء ، دور الحركات الاسلامية في التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي – حركة النهضة التونسية نموذجاً ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خضير – بسكرة ، 2013 ، ص138–168.

(35) طه حميد حسن العنبكي ، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في تونس للمدة 1987–2002 ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2004، ص91.

(36) حسن زغير حزيم ، الحبيب بورقيبة ودورة السياسي 1933– 1978 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب ، جامعة بغداد 2003، ص81.

(37) عفيف البوني ، رؤية تاريخية لقضايا مستقبلية ، دار الرياح للنشر ، تونس ، 1987 ، ص37.

(38) جهادة عودة ، تونس ومحاولة احتواء المعارضة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 54 ، الاهرام ، 1978.

(39) زينب طه حسين ، النظام السياسي التونسي 1956–1987 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2008، ص114.

(40) Habib Bourguiba,Notre Histoire entretiens avec Mohammed kerro, ceres .Publishing,Tunis,2013,p153

(41) عزالدين شكري ، المصدر السابق ، ص116.

(42) عفيف البوني ، المصدر السابق ، ص59.

(43) فايز سارة ، المصدر السابق ، ص76.

(44) مجلة الوطن العربي ، باريس ، العدد98 ، في اب 1979، ص23.

(45) طه حميد حسن العنبكي ، تطور الحركة الدستورية في تونس ، ص91.

(46) الفرانكفونيّة : رابطة تضمّ الدول والشعوب التي تتحدث الفرنسيّة كلغة رسميّة أو حتى لغة عادية ، وقد ظهر هذا المصطلح لأوّل مرّة في القرن التاسع عشر ، يعود مصطلح الفرنكفونية إلى الجغرافي الفرنسي أونسيم روكولو، الذي وضعه عام 1880 بأنها مجموع البلدان التي تستعمل اللغة الفرنسية في مواضيع عديدة ، وتضم منظمة الفرنكفونية في عضويتها 55 دولة من المستعمرات الفرنسة في السابق ، و13 دولة لها صفة مراقب ، واعلن عن تأسيسها في 20 آذار

1970، لذلك صار هذا اليوم يوماً عالمياً للاحتفال بالفرانكوفونية . للمزيد ينظر : وليد كاصد الزبيدي ، السياسة الفرانكفونية إزاء الوطن العربي (الجزائر– أنموذجاً) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 2003 ، ص26.

(47) صحيفة الهدف اللبنانية ، العدد 256 ، بيروت ، 17 اب 1974.

(48) عبد اللطيف الفراتي ، أحمد بن صالح ، رجل ترك بصمة في جبين تونس ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (Internet) ، ومتاح على الرابط التالي ، https://ar.leaders.com.tn/article/5952

(49) تونس حرب الحزب والنقابات ، صحفية الدستور ، العدد 363 ، لندن ، 1978 ، ص13.

(50) الطاهر بالخوجة ، العقود الثلاثة لبورقيبة ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، 1999 ، ص56.

(51) ابراهيم طوبال ، البديل الثوري في تونس ، تونس ، 1979 ، ص148.

(52) الحبيب عاشور : نقابي وسياسي تونسي ولد في 25 شباط 1913 بقرية العباسية بجزيرة قرقنة ، حصل على الشهادة الابتدائيّة سنة 1928 ثمّ واصل دراسته بالمعهد الفني في تخصّص شعبة الكهرباء في سنة 1934، انخرط في النضال النقابي والوطني مسخّرا جهوده لخدمة القضيّة الوطنيّة ، أسّس مع فرحات حشاد اتّحاد النقابات المستقلة بالجنوب عام1944،انظم الى الحزب الدستوري الجديد وفي أواخر 1954 ، تعرض للاعتقال من قبل النظام التونسي وأطلق سراحه في أواخر عام1987 ، اعتزل بعدها العمل النقابي إلى أنّ توفي يوم 14 اذار 1999 بقرقنة ودفن فيها .للمزيد ينظر : مسعود الخوند ، المصدر السابق ، ص138–139.

(53) رافع بن عاشور ، المؤسسات والنظام السياسي بتونس ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، 2000 ، ص115.

(54) كان النظام التونسي يمر بمرحلة حرجة للغاية في مدة سبعينيات القرن الماضي ، مع بداية خروجها من التجربة الاشتراكية التي خلفت ازمة اقتصادية كبيرة ، وفي الوقت نفسه كانت تونس تشهد تنامي للحركات والقوى المعارضة على الرغم من ان النظام التونسي كان متمسكاً بالإبقاء على العمل بنظام الحزب الواحد والغاء التعددية الحزبية ، اذ كانت الساحة السياسية فيها تعج بحركات المعارضة ، التي كان فيها اكثر من تنظيم سياسي ذو توجهات سياسية مختلفة ، فقد كانت تشهد نمو سريع للتوجهات اليسارية. للمزيد ينظر : نعمه بحر فياض نمر الحمداني ، المصدر السابق ، ص111–113.

(55) سعد الشمالي ، التغير السياسي والاقتصادي في تونس من بورقيبة الى بن علي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 255 ، ايار 2000 ، ص255.

(56) طه حميد حسن العنبكي ، تطور الحركة الدستورية في تونس ، ص91.

(57) الطاهر بالخواجة ، المصدر السابق ، ص36.

(58) رافع بن عاشور ، المصدر السابق ، ص138.

(59) المصدر نفسه ، ص142.

(60) الطاهر بالخولة ، المصدر السابق ، س64.

(61) نقلاً عن : فايز سارة ، المصدر السابق ، ص57.

(62) شفيق السامرائي ، الاحزاب السياسية في تونس من عهد بورقيبة الى زين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، السنة الثالثة ، العدد 7 ، حزيران 1990 ، ص24.

(63) الاتحاد الفدرالي : نظرية ترى أن الاتحاد الحرّ بين أفراد البشر والجماعات والدول هو الشكل المثالي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومن خصائصها الاتجاه نحو إحلال علاقات التنسيق محل علاقات التبعية، أو على الأقل، تضييق نطاق هذه الأخيرة ما يمكن، وإحلال المشاركة محل الإكراه، والإقناع محل الأمر، والقانون محل القوة. والمظهر الأساسي لهذه النظرية هو التعددية، واتجاهها الأساسي التنسيق، والمبدأ الناظم لها هو التضامن. للمزيد ينظر : وليد كاصد الزيدي ، الفدرالية : دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية ، العتبة العباسية المقدسة ، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، النجف ، 2019 .

(64) وحيدة كحول ، اثر التوجه العلماني على النظام السياسي التونسي في منطقة المغرب العربي – تونس نموذجاً ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الخضر ، الجزائر ، 2011 ، ص136.

(65) احمد بنور ، الوزير احمد بن صالح من السيطرة على الحياة السياسية الى عزلة وسجن وصولا الى الوحدة الشعبية ، فلم وثائقي لقناة الجزيرة الوثائقية من سلسلة الافلام الوثائقية ، برنامج شاهد على العصر ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (Internet) ، ومتاح على الرابط التالي : https://www.youtube.com/watch?v=DPR8B1K8wNU

(66) نقلاً عن : فايز سارة ، المصدر السابق ، ص57.

(67) جامعة الدول العربية : منظمة عربية تضم في عضويتها مجموعة من الدول العربية ، أنشئت بموجب بروتوكول الإسكندرية الموقع عليه من قبل الدول المؤسسة في عام 1944 بين كل من العراق ومصر ولبنان وسوريا وأمارة شرق الأردن ، ويشترط بالدولة التي تنتمي أليها أن تكون دولة عربية وان تكون دولة مستقلة ، وتم التوقيع على ميثاق الجامعة بين الدول الأعضاء في 22 آذار 1945، تعمل الجامعة على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . للمزيد ينظر : بالهادي زوليخة ، النظام القانوني لجامعة الدول العربية ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق – بت عنكون ، الجزائر ، 2013.

(68) علا عيسى العويطي ، نظام الحزب الواحد في تونس ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1981 ، ص271.

(69) عبد الجليل التميمي ، الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الاسطورة ، السلسلة الثالثة : الحركة الوطنية التونسية المغاربية رقم : 21 ، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، تونس ، 2012 ، ص153.

(70) اتفاقية جربة : شهدت جزيرة جربة وقائع اعلان الجمهورية العربية الإسلامية أو مشروع الوحدة بين تونس وليبيا الذي أعلن عنه في 12 كانون الثاني 1974 بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والرئيس الليبي معمر القذافي ، جاء إعلان الوحدة بصفة مفاجئة بعد المقابلة بينهما في جزيرة جربة إثر زيارة غير مبرمجة للقذافي ، كان الاتفاق يقتضي بتولي

بورقيبة منصب الرئيس ، والقذافي منصب نائب الرئيس ، وعبد السلام جلود منصب الوزير الأول ووزير الخارجية التونسي ومحمد المصمودي في منصب نائب الوزير الأول ،وأمام رفض عدد من السياسيين التونسيين ، أدى إلى إبطال الاتفاق إلى توتر كبير في العلاقة بين بورقيبة والقذافي . للمزيد ينظر : شهادة محمد الناصر ، المجلة التاريخية المغربية ، منشور مؤسسة عبد الجليل التميمي ، زغوان ، العدد 114 ، 2004 ، ص292؛ ايهاب العقربي ، المصدر السابق ، ص33-36 .

(71) شفيق السامرائي ، المصدر السابق ، ص25.

(72) Habib Achour,Ma vie politique et syndicale: enthousiasme et deceptions 1944-1981, .Alif-Editions de Ia Mediterranee, Tunis , 1989 , p154

(73) أمنة رعد صبار المشهداني ، الاتجاهات الفكرية في تونس 1945-1981 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة العراقية ، 2020، ص173.

(74) فايز سارة ، المصدر السابق ، ص75.

(75) حوار مع محمد بالحاج عمر ، مجلة الوطن العربي ، العدد 638 ، 5 نيسان 1989 ، ص31.

(76) عبد الجليل التميمي ، الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الاسطورة ، ص165.

(77) حنان علي الطائي وفؤاد علي وهاب ، قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي ، المغرب- الجزائر – تونس – ليبيا – موريتانيا ، دار الاكاديميون للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2015 ، ص140.

(78) جاءت الازمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم بين عامي 1929- 1933 بمآسي عدة كان لها آثارها السلبية على الواقع الاقتصادي الفرنسي ، لما تسببت يه من بطالة وتخفيض اجور العمال وتردي الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، التي رافقتها تدهوراً كبير في احول الفلاحين والمزارعين ، وهو ما كان له اثر بالغ على توجهات الفرنسيين اذ مال غالبية الرأي العام الفرنسي نحو القوى اليسارية الفرنسي ، وتمثل الميل بتعاظم معاضدة الجماهير الشعبية الكادحة والوسطى وزيادة مكانة الحزب الاشتراكي الراديكالي ، لذا فان الازمة الاقتصادية واثارها القاسية كانت السبب وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا عام 1935 . للمزيد ينظر : احمد بهاء عبدالرزاق ، الجبهة الشعبية ودورها السياسي في فرنسا 1935-1938 ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، العدد 17 ، السنة التاسعة ، 2015 ، ص243-361.

(79) شهد النصف الثاني من القرن العشرين صعوداً في مفهوم الوحدة الشعبية في اكثر من دولة حول العالم ، فقد تأسست حركة الوحدة الشعبية لتحرير فلسطين في عام 1967 ، وحركة الوحدة الشعبية التونسية في عام 1973 والجبهة الشعبية لتحرير تغري في اثيوبيا في عام 1975 ، والجبهة الشعبية لتحرير السودان في عام 1983 . للمزيد ينظر : للمزيد ينظر : ايهاب العقربي ، المصدر السابق ، ص11.

(80) عبد الطيف الهرماسي ، الدولة والتنمية في المغرب العربي – تونس أنموذجاً ، افاق عربية 11 ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1993 ، ص97.

(81) سيماء علي مهدي المعموري ، دور الاحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغير ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2017 ، ص21.

(82) Mustapha Kraïem, Etat et société dans la Tunisie bourguibienne, Phenomena Editions, .France 2003,pp:10-11

(83) نقلاً عن : فايز سارة ، المصدر السابق ، ص74.

(84) حركة عدم الانحياز: هي تجمع دولي ظهرت إبان الحرب الباردة ، وقامت فكرتها على أساس عدم الانحياز لأي من المعسكرين الغربي ، وضمت في عضويتها من 120 عضوا ، يمثلون مصالح وأولويات البلدان النامية في عدة قارات ، فضلاً عن فريق رقابة مكون من 17 دولة و10 منظمات دولية ، الهدف الرئيسي لحركة عدم الانحياز منذ تأسيسها في إقامة تحالف من الدول المستقلة، وإنشاء تيار محايد وغير منحاز مع السياسة الدولية للقوى العظمى في العالم ، تُعد حركة عدم الانحياز إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية ، وتعود فكرتها إلى مؤتمر باندونغ الذي انعقد في إندونيسيا في نيسان 1955، لتؤسس الحركةَ عام 1961 في العاصمة اليوغسلافية بلغراد 29 دولة ابان توتر الذي شهده العالم خلال الحرب الباردة، اذ دعا الرئيس اليوغسلافي الماريشال جوزيف تيتو الدول النامية إلى اتباع ما عرف وقتها بالطريق الثالث بعيدا عن استقطابات معسكري الحرب الباردة ، وانضم زعماء آخرون أبرزهم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو إلى رؤية تيتو، وانعقدت القمة الأولى للحركة في أيلول 1961 في بلغراد بحضور ممثلي 25 دولة أسيوية وأفريقية ، ويُعد نهرو من أطلق اسم عدم الانحياز في خطاب له عام 1954 في كولومبو . للمزيد ينظر : أمينة مزيان ، حركة عدم الانحياز من خلال مؤتمري بالغراد 1961 ومؤتمر القاهرة 1964 ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ، 2017 ، ص12-29.

(85) حنان علي الطائي وفؤاد علي وهاب ، المصدر السابق ، ص142.

(86) عبد الجليل التميمي ، الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة التونسية الحديثة ونهاية الاسطورة ، ص169.

(87) علا عيسى العويطي ، المصدر السابق ، ص182.

Research sources :

First. Theses:

.1 Amna Raad Sabbar Al-Mashhadani, Intellectual Trends in Tunisia 1945-1981, Master's Thesis (unpublished), College of Education, Iraqi University, 2020.
2.Taha Hamid Hassan Al-Anbaki, The Development of the Constitutional and Democratic Movement in Tunisia for the period 1987-2002, PhD thesis (unpublished), Higher Institute of Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2004.
3.Ayyash Aisha, The Problem of Development, Politics and Democracy in the Maghreb Countries, Example of Tunisia, Master's thesis (unpublished), Faculty of Political Sciences and Media, University of Algiers Ben Youssef Ben Khedda, academic year 2008.
4.Ola Issa Al-Awaiti, The One-Party System in Tunisia, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1981.
5. Qitaf Tammam Asma, The Role of Islamic Movements in Democratic Transition in the Maghreb Countries - The Tunisian Renaissance Movement as a Model, Master's Thesis

(unpublished), Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Khedir - Biskra, 2013.
6.Kifah Abbas Ramadan Saleh Al-Hamdani, Algeria during the era of Houari Boumediene 1965-1978, PhD thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 2007.
7.Neama Bahr Fayyad Nimr Al-Hamdani, Saleh bin Youssef and his political role in Tunisia 1934-1961, Master's thesis (unpublished), College of Education, Tikrit University, 2012.
8.Nagham Akram Abdullah Al-Jumaili, Experiences of pluralism in the Arab world, the Tunisia model, a historical study, a master's thesis (unpublished), the Founding Leader Institute for Higher National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 2001.
9.Waheeda Kahol, The Impact of Secularism on the Tunisian Political System in the Maghreb - Tunisia as a Model, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, University of Muhammad Al-Khader, Algeria, 2011.
10. Walid Kased Al-Zubaidi, Francophone policy towards the Arab world (Algeria - as a model), a master's thesis (unpublished), the Higher Institute of National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 2003.
11.Amina Meziane, The Non-Aligned Movement through the 1961 Grad Conference and the 1964 Cairo Conference, Master's note (unpublished), Faculty of Humanities, University of Jilani Bouna'ama Khemis Miliana, Algeria, 2017.
12. Neama Bahr Fayyad Nimr Al-Hamdani, The position of the opposition parties and forces on the internal political developments in Tunisia 1964-1987, PhD thesis (unpublished), College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2019.
13.Belhadi Zulekha, The Legal System of the League of Arab States, Master's thesis (unpublished), Faculty of Law, University of Bit Ankoun, Algeria, 2013.
14. Hassan Zughayer Hazeem, Habib Bourguiba and the Political Course 1933-1978, MA thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2003.
15.Zainab Taha Hussein, The Tunisian Political System 1956-1987, Master's Thesis (unpublished), College of Education for Girls, University of Baghdad, 2008.
16. Sana Al-Amdouni, The Attempt to Democratic Transition in Tunisia in the 1970s 1969-1973, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Tunis, 2016.
17.Saima Ali Mahdi Al-Maamouri, The Role of Parties in the Tunisian Political System after the Change, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2017.
18.Safaa Hussein Turki, Ahmed bin Saleh and his political role in Tunisia until 1973, Master's thesis (unpublished) College of Education for Human Sciences, Tikrit University, 2020.
19. Taha Hamid Hassan Al-Abki, The Tunisian Political System 1956-1989, Master's Thesis (unpublished), College of Political Science, University of Baghdad, 1998.

Secondly. Arabic and Arabized books:

1. Ibrahim Tobal, The Revolutionary Alternative in Tunisia, Tunisia, 1979.
2. Ahmed El Mestiri, Memories of History (Memories, Reflections and Commentary on a Period of Contemporary History of Tunisia and the Maghreb 1940-1990 and the 2010-2011 Revolution), Dar Al Janoub, Tunisia, 2011.
3. Ahmed Bensalah, The March of Beginning 1961-1969, Dar Al-Janoub, Tunisia, 2012.
4.Ahmed Bin Saleh, Development, Society and Politics, Malik Nofan's Dialogue, Dar Al-Hikma Publishing, Beirut, 1980.
5. Beji Caid Essebsi, Habib Bourguiba, the important and most important, translated by: Mohamed Maali, Dar Al-Janoub, Tunisia, 2011.

6.Hanan Ali Al-Tai and Fouad Ali Wahhab, Cases and studies in the political affairs of the Arab Maghreb countries, Morocco - Algeria - Tunisia - Libya - Mauritania, Dar Al-Akameyoun for Printing and Publishing, Amman, Jordan, 2015.
7. Rafea Ben Achour, Institutions and the Political System in Tunisia, University Publishing Center, Tunis, 2000.
8.Zuhair Al-Muzaffar, The Republic of Tomorrow, Foundations and Dimensions, The Official Press of the Republic of Tunisia, Tunisia, 2002.
9.Salem Haddad, Movements of Rejection of the Bourguiba Regime between Peaceful Protest and Armed Rebellion, Art Printing Press, Nahj El-Khtar, Tunisia, Dr. T.
10.Salem Labeed, Identity: Islam - Arabism - Tunisia, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2009.
11. Taher Belkhoja, The Three Decades of Bourguiba, Dar Al-Janoub Publishing, Tunis, 1999.
12.Abdel Jalil Al-Tamimi, Habib Bourguiba, founder of the modern Tunisian state and the end of the legend, Al-Tamimi Foundation for Scientific Research and Information, Tunisia, 2012.
13.Abdeljalil Al-Tamimi, The State of Law and Decision-Making in Tunisia, Bourguiba and the Arab Maghreb 1955-2005, Abdeljalil Al-Tamimi Foundation, Zaghouan, Tunisia, 2012.
14.Abdel Jalil Al-Tamimi, The Status and Role of Prime Minister Hedi Nouira in Building the National State, Al-Tamimi Foundation for Scientific Research, Tunisia, 2013.
15. Abdeljalil Al-Tamimi and Saleh Al-Jabri, The Trade Union Movement and Democracy in Tunisia 1971-1989, Publications of the Tamimi Foundation for Scientific Research and Information, Zaghouan, Tunisia, 2005.
16.Abdeljalil Bougherra, The Bourguibi regime, the rise and decline 1956-1987, a historical study, Tunisia, 2012.
17.Abdel-Taif Al-Hermasy, State and Development in the Arab Maghreb - Tunisia as a Model, Dar Seras Publishing, Tunis, 1993.
18.Abdel Majid Turab Al-Zamzami, Tunisia in the face of misinformation - Bourguibiya and the nature of the change of the seventh of November, DM, Dr. T.
19.Afif Al-Buni, A Historical Vision for Future Issues, Dar Al-Riyah Publishing, Tunis, 1987.
20. Fayez Sarah, Political Parties and Movements in Tunisia 1932-1984, Damascus, 1986.
21. Walid Kased Al-Zaidi, Federalism: A Study in Terminology, Concept and Theory, Al-Abbas's (p) Holy Shrine, Islamic Center for Strategic Studies, Najaf, 2019.

Third. Research and Studies:

1.Ali Younis Al-Rawi and Munther Muhammad Jasim, Tunisia, research (unpublished), submitted to Al-Bakr University, Baghdad, 1986.
2. Ahmed Bahaa Abdel-Razzaq, The Popular Front and its Political Role in France 1935-1938, Journal of the College of Education for Girls for Human Sciences, University of Kufa, No. 17, 9th year, 2015.
3. Tunisia The Party and Syndicate War, Al-Dustour Newspaper, No. 363, London, 1978.
4. Jihad Odeh, Tunisia and the attempt to contain the opposition, International Policy Journal, No. 54, Al-Ahram, 1978.
5.Hassan Abu Talib, The Experience of Political Pluralism in Tunisia, Al-Manar Magazine, No. 53, May 1989.
6. An interview with Muhammad Belhaj Omar, Al-Watan Al-Arabi Magazine, Issue 638, April 5, 1989.
7.Saad Al-Shamali, Political and Economic Change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali, The Arab Future Magazine, Beirut, No. 255, May 2000.

8.Shafiq al-Samarrai, Political Parties in Tunisia from the Era of Bourguiba to Zine El Abidine Ben Ali, Journal of Political Science, University of Baghdad, Third Year, Issue 7, June 1990.
9. The Testimony of Muhammad Al-Nasser, The Moroccan Historical Journal, publication of the Abdul Jalil Al-Tamimi Foundation, Zaghouan, No. 114, 2004.
10.The Arab World Magazine, Paris, No. 98, in August 1979, p. 23.
11.Mourad Munha, Political Culture and the Development of the Parliamentary Institution - A Socio-Historical Reading in the Tunisian Experience (1861-2011), Journal of Political and Law Notebooks, Faculty of Humanities and Social Sciences - Tunis, No. 12, January 2015.
12.An interview with Ibrahim Haidar, the general coordinator of the Popular Unity Movement, Tunisian Al-Mawqif Magazine, No. 18, on September 15, 1984.
13.Nabil Maghribi, A Hot Dialogue with the Director of the Constitutional Socialist Party, Al-Watan Al-Arabi Magazine, No. 140, Paris, October, 1979.
14. Lebanese Al-Hawadith Magazine, Issue 435, 1984.

Forth. Newspapers:

1.Al-Sharq al-Awsat Newspaper, Count 8698, on September 21, 2002.
2. The Lebanese newspaper Al-Hadaf, No. 256, Beirut, August 17, 1974.

Fifth. Encyclopedias:

Masoud Al-Khawand, Historical Geographical Encyclopedia (landmarks, documents, topics, leaders), 3rd edition, International Company for Encyclopedias, Lebanon, 2005, part 7.

Sixthly. International information network:

1. Ahmed Bannour, Minister Ahmed bin Saleh from controlling political life to isolation and imprisonment and reaching popular unity, a documentary film by Al Jazeera Documentary Channel from the Documentary Film Series, Witness to the Age program, published on the Internet, and available at the following link : https://www.youtube.com/watch?v=DPR8B1K8wNU
2. Abd al-Sattar al-Naqti, an interview with Radio Bensalah magazine telling the story of his escape from prison, published on the International Information Network (Internet), available at the following link: http://www.radiotunisienne.tn/2020/09/17
3. Abdellatif Al-Furati, Ahmed bin Saleh, a man who left a mark on Tunisia's forehead, published on the Internet, and available at the following link, https://ar.leaders.com.tn/article/5952